تقويم فاعلية مؤشرات الأداء الاقتصادية في اتخاذ قرارات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦

د.فاضل جواد دهش

الملخص:

حققت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية أرباحا صافيا طيلة مدة الدراسة، تراوحت مابين حد أدنى بلغ ٨٠٨ مليون دينار سنة١٩٩٧ وحدا" أعلى بلغ (١١٣) مليار دينار في عام ٢٠٠٦. وتراوحت الإيرادات الإجمالية نحو (١٠,١– ٢٢٨) مليار دينار وكان معدل التغير موجب الاشارة في اغلب سنوات الدراسة باستثناء السنوات ٢٠٠٥،٢٠٠٢،٢٠٠٠ اذ جاءت فيها الاشارة سالبة وظهر ان (٩٧– ٩٩,٧ %) من اجمالي الايرادات متأتية من النشاط التجاري. وتبين نتائج معدل التغير بأن إجمالي الأصول والأصول الثابتة والمتغيرة كان موجبا طيلة مدة الدراسة، ويشير ذلك إلى **تحسن في الأصول بشكل عام**. وتبين من التحليل ان هامش مجمل الربح كان متذبذبا خلال سنوات الدراسة ويدل ذلك على **تذبذب في كفاءة عمليات التشغيل للموارد**. وجاءت نتائج معدل العائد على الأصول متذبذبة صعودا" وهبوطا" ويرجع أمر التذبذب هذا إلى **حجم المبيعات** ومبالغها خلال السنوات موضوع الدراسة **ولما** كانت الأصول المتغيرة تشكل ٩٥ %– ٩٩,٨ % من اجمالي الأصول وتمثل الاصول المتغيرة بمجملها المستلزمات الزراعية التي تتعامل بها الشركة. وكما تشير **نسبة دوران المخزون السلعي Inventory Turnover** إلى تدني في كفاءة إدارة المخزون، كذلك يؤشر **معدل دوران صافي الأصول الثابتة Net Fixed Asset Turnover** الى تدنى كفاءة الشركة في إدارة الأموال المستثمرة في الأصول. اما حساب مؤشر **معدل دوران إجمالي الأصول Total Asset Turnover** فيشير الى ان الشركة لا تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفاعلية. واوصى البحث بمعالجة بعض الاخفاقات في الاداء.

المقدمة:

نهاية ثمانينيات القرن الماضي اصبح القطاع الزراعي في العراق قطاعآ خاصآ من حيث الإنتاج، وانحسر دور الدولة في الجانب الخدمي والارشادي والبحثي، ورسم السياسات الزراعية، واعداد البرامج والخطط المتعلقة بمساندة القطاع الخاص في توفير الغذاء للسكان، كالتدريب والوقاية ومكافحة الاوبئة والامراض التي تتعرض لها حلقات الانتاج الزراعي والائتمان والارشاد وتنظيم استغلال الارض والمياه.. وقد ادت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية احدى تشكيلات وزارة الزراعة دورآ بارزآ ومحوريآ في عملية تنمية القطاع

الزراعي، كوحدة اقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتعمل على وفق أسس اقتصادية ذات طبيعة تجارية.

كفلت الشركة منذ تأسيسها عام ١٩٨٧ بتأمين مستلزمات الانتاج الزراعي من مكننه وبذور محسنة واسمدة ومبيدات ومنظومات للري فضلا عن مدخلات الانتاج الحيواني كالاعلاف وغيرها، عن طريق الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد وتوزيعها على المستحقين من المزارعين والمستثمرين على وفق ضوابط وتعليمات محددة، وبما يحقق العدالة في التوزيع لاكبر شريحة منتجة وبأسعار مناسبة.لذالك تعد الشركة النافذة الرئيسة التي يمكن من خلالها قيام الدولة بتقديم كل اشكال الدعم المادي والمالي للقطاع الزراعي الخاصن الذي هو في امس الحاجة اليه لضعف امكانياته المالية والتقنية والادارية والمعلوماتية.

ان عالم اليوم الذي يشهد انتشار الشركات الضخمة التي تملك رؤوس اموال وقدرات تكنولوجية وإمكانيات علمية كبيرة، والاتجاه تدريجياً نحو تحرير التجارة عن طريق تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيكون البقاء للشركات والمشاريع الاقوى، التي تستخدم الادارة الحديثة والتي من خصائصها دراسة مؤشرات كفاءة الاداء الاقتصادي ودورها في اتخاذ القرارات، والتي لا تقتصر اهميتها على ميدان الادارة المالية فحسب بل اصبحت تمثل مكاناً مهماً في محيط ادارة الشركات ككل. لذالك لابد من دراسة هذه المؤشرات في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، وبما ينعكس ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الادارية والمالية بغية تطوير نشاطها الخدمي.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال الاتي:

1- توفر الشركة اهم مدخلات الانتاج الزراعي والتي تمثل حزمة التقانة الزراعية من مكننة (ساحبات، حاصدات وتقانات الري) الأسمدة، البذور المحسنة، فضلا عن الاعلاف.
2- اهمية دور الشركة في المحافظة على الاستقرار النسبي لأسعار مدخلات الانتاج الزراعي.
3- تعد افضل منافس للقطاع الخاص المستورد لمدخلات الانتاج الزراعي.
4- لاتهدف الى الربح و انما هدفها خدمة وتنمية القطاع الزراعي.

5-كل مدخلات الانتاج الزراعي التي تتعامل معها الشركة من مناشء عالمية معروفة.
6-تدل الارباح التي تحققها الشركة على رشادة القرار الاداري والاقتصادي لادارة الشركة.

مشكلة البحث:

تتلخص بالاتي:

1- إن ضعف الإمكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للشركة انعكس سلبا على تقديم وتوفير كل مستلزمات الانتاج الزراعي.
2- إن توفير مدخلات القطاع الزراعي (حزمة التقانة الزراعية) يتوقف على مقدار التخصيصات المالية التي يتم يحديدها من قبل وزارة الزراعة.
3- إن إمكانيات الشركة المالية والفنية والادارية والتسويقية لاتتناسب مع متطلبات القطاع الزراعي.
4- صعوبة التوافق والموائمة بين هدف الشركة المتمثل بتقديم الخدمات وتنمية القطاع الزراعي من جهه وتحقيق الربح الاقتصادي الذ يعد ضروري لديمومتها من جهة اخرى.
5- ضعف المعلوماتية لدى العديد من العالملين في الشركة بخصوص التطورات العلمية والتكنولوجية ونتائج البحوث والدراسات الزراعية العالمية وإمكانية الاستفادة منها.
6- ضعف الإدارة التسويقية والتجارية والمالية للشركة.

فرضية البحث:

تعد المؤشرات المالية معيار دقيق لقياس كفاءة ادارة الشركة في استغلال مواردها الاقتصادية بالشكل الامثل طالما ان هدفها خدمي وليس ربحي.

1-إن الاختلالات في المؤشرات المالية تعني وجود خلل في ادارة الشركة، فضلا عن اتخاذ قرارات غير رشيدة تنعكس سلبا على نشاطها الاقتصادي.
2-ان تحليل المؤشرات المالية الصائبة يعني نجاح الادارة والفنيين والعالملين على الموائمة بين تلبية متطلبات القطاع الزراعي من مدخلات الانتاج وبين ما متاح منها عالميا بظل الاحتكارات العالمية لها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1-التحليل المالي للشركة للوقوف على حجم الارباح المتحققة ودوره في تطوير نشاطها الاقتصادي.

2-كيف تحققت تلك الارباح في الوقت الذي لم تهدف فيه الشركة للربح.
3-تقويم ادارة الشركة طالما ان الربح الاقتصادي معيار لتقويم الادارة.
4-معرفة الانحرافات والاختلالات التي حصلت طوال مدة (١٢) سنة لغرض معالجتها.
5-الوصول الى اسلوب يمكن من خلاله اعتماد الربح اداة لتعظيم الخدمات التي تقدمها الشركة للفلاحين وانعكاس ذلك على تنمية القطاع الزراعي.

هيكلية البحث:

ولتحقيق أهداف البحث فقد تضمن المباحث الاتية:
المبحث الأول: التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية.
المبحث الثاني: تحليل النشاط التجاري والمالي للشركة.
المبحث الثالث: تحليل كفاءة إدارة الشركة.
المبحث الرابع: تحليل كفاءة النشاط الاقتصادي للشركة.
الاستنتاجات والتوصيات:

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج التحليل الاحصائي والمنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على المؤشرات (النسب) المالية في تحليل البيانات والارقام الواردة في القوائم المالية المصادق عليها من ديوان الرقابة المالية. وتم الاعتماد على:

1. تقارير ديوان الرقابة المالية السنوية لتقويم كفاءة اداء الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التي تتضمن بنود الميزانية المصادق عليها، لكل سنة من سنوات البحث.
2. التقارير الادارية السنوية الصادرة من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التي تغطي الانشطة التي قامت بها الشركة خلال سنة مالية ولكل سنوات الدراسة.
3. الادبيات والبحوث والدراسات التي تتعلق بالتحليل الاقتصادي و المالي.

المبحث الأول
التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية

أولا: التحليل المالي المفهوم واهداف.

1-تعريف التحليل المالي:

هو عملية دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في مدة معينة و دراسة اتجاه هذه العلاقة في المدة التالية:[١]

ويعرف التحليل المالي (Financial Analysis): بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم اداء هذه المنشأة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للاطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[٢]، وهو (الوسيلة الهادفة الى تحديد مجموعة من العلاقات او المقاييس على شكل نسب مالية او اتجاهات تلخص انشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما تظهرها القوائم المالية ومصادر المعلومات الاخرى مع شرحها وتفسيرها ووضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة[٣].

كما يمكن ان نعرف التحليل المالي بانه: تحليل رياضي للبيانات المالية بأستخدام صيغ حسابية و معايير تحليلية رقمية تعمل على ايجاد علاقات بين عناصر القوائم المالية و تحديد اتجاهاتها ونسبة التغير فيها للوصول الى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات و توضح موقف الوحدة الاقتصادية [٤].

و(التحليل المالي عملية هادفه، وبالتالي فأن أختيار نوع التحليل يعتمد على الهدف المراد تحقيقه فالإدارة المالية تهتم بكل أنواع التحليل المالي) (وتمثل المؤشرات المالية إحدى الأدوات المهمة للتقويم المالي لأداء المشروعات **اذ** تظهر طبيعة العلاقة بين بنود الميزانية، وتعرف المعايير الخاصة بتقويم الأداء بالنسب الماليةRatios Analysis).[٥]

2-أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي من خلال استخدام النسب المالية للوصول الى الاهداف التالية:

أ. تقييم موقف الوحدة الاقتصادية المالي للوصول الى مؤشرات ومواقف لقياس الاداء وتحديد مقدار التغيرات التي حصلت للأنشطة المختلفة، خلال مدة زمنية معينة.

ب. تهيئة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية والمالية والاستثمارية.

ت. الوقوف على قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل والقصير الآجل.

ث. تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية وتقييم الجدوى الاقتصادية من الاستثمار.

ج. دراسة إمكانية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار.

ح. تقييم كفاءة الأداء للوحدة الاقتصادية في استغلال مواردها المتاحة بغية تقوية العناصر الايجابية ومعالجة نقاط الضعف فيها.

خ. التخطيط والرقابة الفعالة لتحقيق الاهداف الاقتصادية للمشروع.

وعند استعراض ما توصل اليه بعض الباحثين من النتائج جاء منها ما قدمه (إبراهيم) **في بحث له** توصل فيه إلى إن التخطيط والتحليل المالي يعدان من المرتكزات الأساسية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وهما المقياس الذي تقاس به الأعمال ووضع السياسات ويساعدان في عملية الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية بهدف متابعة تحقيق أهدافها والاستغلال الأمثل لمواردها[٦].

ووضح (الحبيب)[٧] إن التحليل المالي يمثل جزءا أساسيا من مكونات دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية حيث يساهم في تقييم الماضي واستطلاع المستقبل وبالتالي مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب. وقدمت (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)[٨] مجموعة بحوث لها توصلت فيها إلى أن معايير الأداء هي معدلات قياسية تستطيع إدارة الوحدة الاقتصادية أن تسترشد بها كأسس للتقييم والمراجعة وحددت معايير الأداء بالكفاءة والفاعلية والإنتاجية والجودة، وحددت الشروط الواجب توفرها في مؤشرات الأداء بكونها مؤثرة ومباشرة وموضوعية وملائمة وكونها مقاييس كمية وتفصيلية وعملية ويمكن الاعتماد عليها في تدعيم صنع القرار[٩].

ونشرت (نهاد، وآخرون)[١٠] بحثا توصلت فيه الى إن دراسة المؤشرات المالية تعد من أهم الأدوات الأساسية التي يتطلب دراستها في أي شركة تقدم معلومات واسعة عن موقعها بحيث تبرز أهم نقاط القوة وتتلمس مواضع الضعف في أدائها والتي من خلالها تسترشد إدارة الشركة بالمعلومات التي تقدمها والتي تعد مرتكزاً أساسيا لعملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية والإدارية وهي مقياساً للحكم على أداء الشركة من خلال المقارنة بينها وبين الشركات الأخرى، وتقدم معلومات كافية لجميع الإطراف التي لها علاقة بالتحليل

المالي (الملاك، الدائنون....) عن المركز المالي والائتماني للشركة لذلك أوصى الباحثون بدراسة المؤشرات المالية قبل اتخاذ أي قرار لاسيما القرارات المالية التي يتم اتخاذها دون الإحاطة بجميع جوانبه، فقد يكون تأثيره السلبي على الشركة أكثر من عدم اتخاذه.

ثانيا: تصنيف مؤشرات (نسب) التحليل المالي:

تصنف النسب المالية الى عدة مجموعات وفقا للهدف المتوخى من حسابها، وتعد عملية اختيار النسب المالية الملائمة للتحليل هي الخطوة الاولى في عملية التحليل المالي، لوجود عدد كبير من النسب المالية، وقد أحصى (الكرخي)[1] ما يقرب من ٣٧٢ معيارا تستخدم في تقويم كفاءة الأداء، منها معايير عامة تخص الطاقة الإنتاجية وأنماطها والإنتاجية والقيمة المضافة، او تخص تحليل السيولة (Liquidity Analysis) او تحليل الربحية (Profitability Analysis) وتحليل النشاط (Activity Analysis)، ومن الجدير بالذكر أن هذه المعايير أو غيرها، لا تعد وحدها كافية لتقويم الأداء حيث تتطلب عملية التقويم أعمالا مساندة كالبحوث والدراسات وتقصي الحقائق والاعتماد على هذه المعايير لا يعطي حقائق ونتائج نهائية ولكنه يعطي مؤشرات.

ومن مجموعات النسب الاساسية هي:

1. نسب السيولة Liquidity Ratios
2. نسب الربحية Profitability Ratios
3. نسب النشاط Activity Ratios
4. نسب الهيكل التمويلي Capital Structure Ratios
5. نسب توزيع الارباح Payout Ratios
6. نسب قياس القيمة السوقية. Market Value Ratios

سيتم انتخاب **نسب النشاط و نسب الربحية** لغرض استخدامها في هذا البحث والتي تتناسب مع البيانات المالية التي تم الحصول عليها، والتي هي في رأي الباحث، كافية للتعبير عن مدى استغلال الموارد المالية وكفاءة استخدامها من قبل شركة التجهيزات الزراعية وبما يعزز من المعايير العامة التي تم استخدامها لتقويم الأداء للوحدات الاقتصادية من خلال الاعتماد على **التحليل الأفقي والرأسي** حيث يهتم كلا التحليلين

بدراسة التغيرات التي تحصل لمفردات وعناصر القوائم المالية اذ يساعد في فهم وتفسير اتجاهاتها من خلال المقارنة ألافقية للقوائم المالية للشركة، أو المقارنة ألافقية للقوائم المالية للشركة مع نظيرتها في النشاط وهذا غير متاح لكون شركة التجهيزات الزراعية تكاد تحتكر النشاط لها في العراق. إما **التحليل** الرأسي فيهتم بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية وقد تم قياس كلا التحليلين في الإرباح المتحققة و الأصول وفي بعض النسب المالية.

المبحث الثاني
تحليل النشاط التجاري والمالي للشركة

يعد تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي واحد من العوامل الاساسية التي يتوقف عليها نجاح اي وحدة اقتصادية في الوصول الى مستويات عالية من الكفاءة في استخدام مواردها الاقتصادية. وقياس كفاءة الاداء الاقتصادي عملية مستمرة في حياة المشروع الاقتصادي، ويتطلب اجرائها لكل الوحدات الاقتصادية العامة، ولاسيما تلك الوحدات المنافسة في نشاطها الاقتصادي للقطاع الخاص مثل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية موضوع البحث، وهي إحدى تشكيلات وزارة الزراعة العراقية، تعمل كوحدة اقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل، وتتمتع بالاستقلال المالي والاداري، وتعمل على وفق اسس اقتصادية ذات طبيعة تجارية وتسويقية، ويخضع نشاط الشركة التجاري والتسويقي والحسابي للرقابة المالية من قبل ديوان الرقابة المالية في تدقيق حساباتها وقياس كفاءة ادائها المالي والاقتصادي.[١١]

إن الدولة أنشأت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية على اساس تنموي بهدف دعم الاقتصاد الوطني في مجال تنمية القطاع الزراعي ولم تكن تستهدف الربح، من خلال ما تقوم به الشركة من تأمين وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني المختلفة مثل (الأسمدة الكيمياوية، البذور المحسنة والتقاوي، المبيدات، الاغطية البلاستيكية، المكننة (الحاصدات، الساحبات، المضخات، منظومات الري) الادوية واللقاحات، الأعلاف وغيرها)، بغية توفيرها الى جميع المستفيدين من المزارعين والمستثمرين الزراعيين باسعار رمزية في كافة انحاء العراق من خلال فروعها المنتشرة والتي تغطي جميع محافظات العراق (عدا

محافظات اقليم كردستان) دون وجود بديل او خيار اخر يقدم خدماته بشكل منافس لها من حيث الامكانيات المادية والمالية والفنية والتسويقية والادارية ومستوى الاسعار.

ويتم تأمين المستلزمات الزراعية اعلاه من قبل الشركة من المصادر المحلية والمتمثلة بما ينتجه القطاع الصناعي (العام، المختلط، الخاص) ومايستورد من خارج البلاد وحسب التخصيصات المالية المرصدة لهذه الشركة، اي تتحمل الشركة مبالغ دعم مستلزمات الانتاج الزراعي التي تغطى من قبل الدولة من خلال تخصيصات وزارة المالية، وذلك من اجل الحد من ارتفاع السلع الزراعية في الاسواق المحلية خدمة للمستهلك العراقي من جهة ودعم المنتج الزراعي بتوفير مستلزمات الانتاج له بأسعار مناسبة لتشجيعه على زيادة الانتاج وزيادة دخله.

كما تهدف الشركة الى تنظيم تجارة المستلزمات الزراعية، وادخال التقانات الزراعية الحديثة وترويج استخدامها في القطاع الزراعي، وتوفير الخزين الاحتياطي منها، واسناد حملات الاسترزاع والحصاد[١٢]، بهدف زيادة الانتاجية الزراعية ومضاعفة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته، لتأمين الغذاء اللازم لافراد الشعب، فظلا عن دعم الدخول الزراعية بأتجاه المزيد من الاستثمار الزراعي المثمر.

وبهدف التعرف على مدى قدرة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في تحقيق اهدافها في المجال التجاري والمالي وعلى اوجه القوة والضعف فيه لابد من تحليل نشاطها في هذه الجوانب من خلال بعض المؤشرات الخاصة بالجوانب التجارية والمالية والتي يمكن الاعتماد عليها في زيادة الانتاجية، وبالتالي زيادة الايرادات والارباح، وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن وكالاتي:

اولا: الأرباح المتحققة:

حققت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية أرباحا صافيا طيلة مدة الدراسة، ويبين الجدول (١) بأن أدنى ربحا حققته بلغ ٨٠٨ مليون دينار عراقي في عام ١٩٩٧ يعادل نحو ٥٥٠ إلف دولار، تضاعفت هذه الارباح في السنوات التي تلتها وبلغ أعلى ربح حققته الشركة لغاية احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ هو في عام ٢٠٠٢ حيث بلغ أكثر من ١٠ مليار دينار عراقي يعادل نحو ٥,٦ مليون دولار ثم أخذت الأرباح في الزيادة في السنوات اللاحقة حتى وصلت في سنة ٢٠٠٦ إلى أعلى أرباح تحققت خلال مدة الدراسة حيث

وصلت إلى نحو ١١٣ مليار دينار عراقي تعادل نحو ٧٦,٦ مليون دولار. مع العرض أن قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ نص في المادة (١١) منه، بأن يكون توزيع الأرباح، كما يأتي[١٣]

- ٤٥ % حصة الخزينة العامة.
- ٣٣% حصة حوافز الربح، لموظفي الشركة وللمتميزين منهم ولأعضاء مجلس الإدارة.
- ٥% حصة البحث والتطوير.
- ٥% للخدمات الاجتماعية للعاملين.
- ١٢% للاحتياط.

يستخدم مصطلح صافي الربح عندما تكون هناك ضرائب ونظرا لعدم وجود ضرائب في ميزانية الشركة العامة للتجهيزات الزراعية فان الإرباح المتحققة هي نفسها الإرباح الصافية لإغراض حساب المؤشرات المالية.

جدول (١) يمثل صافي الربح للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥– ٢٠٠٦

(آلف دينار)

السنة	الربح المتحقق (آلف دينار)	سعر الصرف في السوق الموازية دينار/دولار	الربح بالدولار
1995	2 134 093	1674	١٢٧٤٨٤٦
1996	2 112 598	1170	١٨٠٥٦٣٩
1997	808 326	1471	٥٤٩٥٠٧
1998	7 071 241	1620	٤٣٦٤٩٦٤
1999	6 564 610	1972	٣٣٢٨٩١٠
2000	5 238 000	1930	٢٧١٣٩٩٠
2001	6 438 000	1929	٣٣٣٧٤٨١
2002	10509642	1957	٥٥٧٠٢٨٢
2003	10069694	1936	٥٢٠١٢٨٨
2004	26349393	1453	١٨١٣٤٤٧٦

2005	99171833	1472	٦٧٣٧٢١٦٩
2006	113045918	١٤٧٥	٧٦٦٤١٣٠٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦.

والبنك المركزي العراقي. التقرير السنوي للسنوات قيد الدراسة.

شكل (١) الارباح المتحققة للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦

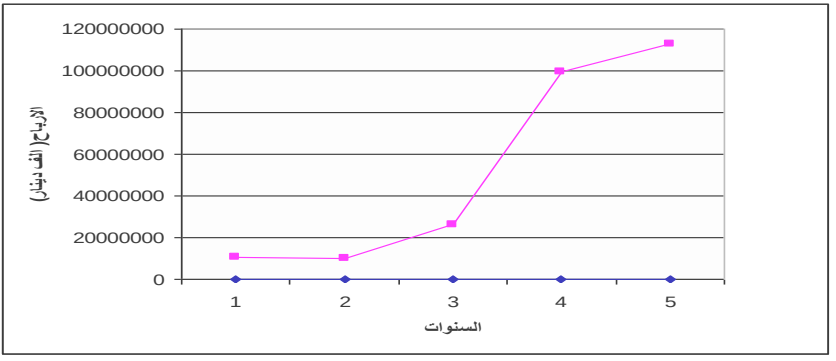

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول (١)

ثانيا: إجمالي الإيرادات:

تراوحت إيرادات النشاط التجاري للشركة العامة للتجهيزات الزراعية بين حد ادنى بلغ نحو ١٠,١ مليار دينار عام ٢٠٠٢ تعادل نحو ٦,٤٧ مليون دولار وبين حد أعلى بلغ نحو ٢٢٨ مليار دينارعام ٢٠٠٦ تعادل نحو ١٥٥ مليون دولار.كما مبين في الجدول (٢).

جدول (٢) إيراد النشاط التجاري ونسبته إلى الإيراد الكلي للشركة العامة التجهيزات الزراعية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	إيرادات النشاط التجاري (آلف دينار)	معدل التغير	إجمالي الإيرادات (آلف دينار)	نسبة النشاط التجاري إلى إجمالي الإيرادات
1995	29173205	سنة الاساس	29255594	99.72

1996	35501058	21.691	35597976	99.73
1997	51119529	75.228	51621066	99.03
1998	50155196	71.922	50441212	99.4
1999	45702421	56.659	45950705	99.46
2000	29087871	-0.293	29548097	98.44
2001	47160663	61.657	47785800	98.69
2002	10073119	-65.471	11671072	86.31
2003	68289557	134.083	70157378	97.34
2004	98823053	238.746	98971154	99.85
2005	190440947	-34.721	19492191	97.70
2006	228664264	-21.618	٢٣٠١٨٢٥٠٧	93.77

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦.

يتضح من الجدول (٢) ان معدل التغير (قياسا لسنة الأساس ١٩٩٥) في هذه الإيرادات جاء موجب الإشارة لأغلب سنوات المدة ٩٥-٢٠٠٦ باستثناء سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ حيث جاء فيها سالب الإشارة. ويظهر الشكل (٢) اتجاه حركة الإيرادات خلال السنين سالفة الذكر.

ويظهر من الجدول أن ما يقرب ٩٧-٩٩,٧% من إجمالي الإيرادات متأتية من النشاط التجاري لأغلب السنوات بأستثناء سنة ٢٠٠٠ حيث كانت النسبة ٨٢,٣% من إجمالي الإيرادات. وذلك لانخفاض الإيرادات الكلية عن السنة السابقة بنسبة ٣٦% وكذلك ارتفاع نسبة فوائد إيجار الأراضي بنسبة ٧٦%.

شكل (٢) يمثل إيرادات النشاط التجاري للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦

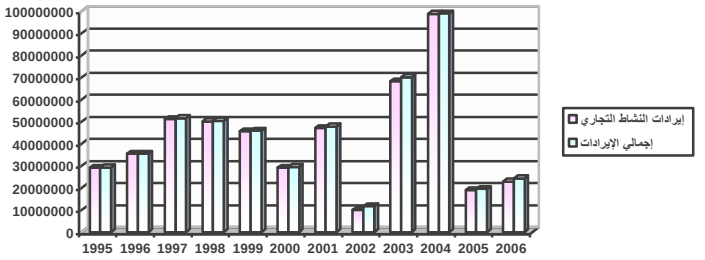

ثالثا: إجمالي الأصول:

بلغ الحد الأدنى لقيمة إجمالي الأصول ٢٥,٥ مليار دينار عام ١٩٩٥ تعادل نحو ١٥,٢ مليون دولار، بينما وصلت قيمة الحد الاعلى نحو ١٤٦٨ مليار دينار عام ٢٠٠٥ تعادل نحو ٩٩٧,٥ مليون دولار.

ويلاحظ من الجدول (٣) أن معدل التغير لإجمالي الأصول والأصول الثابتة والمتغيرة كان موجبا طيلة مدة الدراسة وهذا يشير إلى تحسن في الأصول بشكل عام. كما بلغت أدنى نسبة للأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ٠,١٦ % عام ٢٠٠٥ في حين وصلت أعلى نسبة في عام ٢٠٠٢ اذ بلغت ٤,٧ %. أما نسبة الأصول المتغيرة إلى الأصول الثابتة فكانت تتراوح ما بين أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ٩٥,٣ % وبين أقصى نسبة لها في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ٩٩,٨٤ %. جدول (٣) يمثل إجمالي الأصول للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦

إجمالي الأصول (إلف دينار)	معدل التغير	الأصول الثابتة (ألف دينار)	معدل التغير	نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول	الأصول المتغيرة (ألف دينار)	نسبة الأصول المتغيرة إلى إجمالي الأصول
25508314	0	133239	0	0.52	25376075	99.48
39008938	52.93	230736	73.17	0.59	38778202	99.41
48348957	89.54	1568659	1077.33	3.24	46780297	96.76
39889266	56.38	607080	355.63	1.52	39282186	98.48

98.86	58635782	1.14	406.29	674578	132.51	59310360
98.01	95137000	1.00	625.76	967000	280.55	97071000
98.95	216591000	0.53	763.11	1150000	758.12	218891000
٩٥.٣	46119039	٤,٧	1608.19	2275979	81.69	٤٨٣٩٥٠١٨
99.76	64773635	2.43	1085.38	1579382	154.55	64931577
99.78	914520697	0.22	1443.52	2056566	3493.25	916577263
99.84	1465958391	0.16	1692.09	2387767	5656.34	1468346158
99.66	907628604	0.34	2211.64	3080007	3470.24	910708612

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦

المبحث الثالث: تحليل كفاءة إدارة الشركة

نسب قياس الربحية (Profitability Ratios): وهي النسب، التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال مواردها استغلالا أمثل في تحقيق الأرباح أي قدرتها على تحقيق أعلى الربحية[٧] وتوصف كذلك بأنها مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح (١٤).

جدول (٤) هامش إجمالي الربح للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	الإرباح (آلف دينار)	صافي المبيعات (آلف دينار)	نسبة مجمل الربح	معدل التغير في هامش إجمالي الربح
1995	2 134 093	29173205	7.315	100
1996	2 112 598	35501058	5.951	-18.649
1997	808 326	51119529	1.581	-78.384
1998	7 071 241	50155196	14.099	92.737
1999	6 564 610	45702421	14.364	96.361
2000	5 238 000	29087871	18.008	146.172
2001	6 438 000	47160663	13.651	86.619
2002	10509642	10073119	104.334	1326.296

2003	10069694	68289557	14.746	101.580
2004	26349393	98823053	26.663	264.500
2005	99171833	190440947	520.748	7018.912
2006	113045918	22866426	494.375	6658.375

المصدر: الجدول من حساب الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦

اولا: نسبة مجمل الربح **(Gross profit Margin)**: ويتم استخراج قيمتها من حاصل قسمة مجمل الربح على صافي المبيعات مضروبا في١٠٠. وان ارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرا على كفاءة عمليات التشغيل للموارد وبالعكس.

ويوضح الجدول (٤) أن هامش مجمل الربح للسنوات ٩٦، ٩٧ أخذ في اتجاه اتجاها تنازليا ويعبر عن ذلك بوضوح معدل التغير الذي أخذ فيه اتجاها سالبا، ثم اتخذ اتجاها تصاعديا للأعوام ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠ ثم عاد وهبط في عام ٢٠٠١، ثم قفز في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقرب من سبعة أضعاف السنة السابقة لها، ثم واصل الصعود ليصل إلى أعلى مستوى له خلال سنوات الدراسة في عام ٢٠٠٥.

ثانيا: العائد على الأصول Return on Assets : وهو حاصل قسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول، ويعبر هذا المعيار عن قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدام أصولها لتحقيق الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال أصولها.

جدول (٥) العائد على الأصول للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	العائد على الأصول	معدل التغير في العائد على الأصول
1995	0.084	00
1996	0.054	-35.528
1997	0.017	-80.097
1998	0.177	111.038
1999	0.111	31.765
2000	0.054	-35.761
2001	0.029	-64.986

169.954	0.227	2002
84.621	0.155	2003
-65.777	0.029	2004
-19.595	0.068	2005
47.773	0.124	2006

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦

يعرض الجدول (٥) تذبذب معدل العائد على الأصول صعودا" وهبوطا" بين الحد الادنى له البالغ ٠,٠٢ في عام ١٩٩٧ وحده الأعلى البالغ ٠,٢٣عام ٢٠٠٢.

شكل (٣) العائد على الأصول للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦

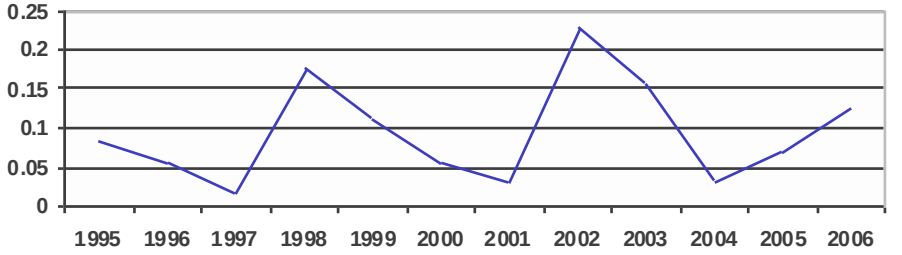

ويرجع أمر التذبذب هذا إلى حجم المبيعات من المستلزمات الزراعية ومبالغها خلال السنوات محل الدراسة **حيث ان** الأصول المتغيرة تشكل ٩٥ %- ٩٩,٨ % من اجمالي الأصول وتمثل الاصول المتغيرة بمجملها المستلزمات الزراعية التي تتعامل بها الشركة، و يتضح هذا التذبذب بشكل جلي في الشكل (٣) أعلاه.

المبحث الرابع: تحليل كفاءة نشاط الشركة

يتضمن تحليل كفاءة النشاط استخدام مجموعة من المؤشرات (النسب) المالية **لقياس كفاءة النشاط (Activity Ratios)**: وتشير هذه القيم إلى مقدرة الوحدة الاقتصادية في استغلال أصولها وقدرتها على تحويل هذه الأصول إلى سلع وخدمات خلال المدة المالية ومن تلك النسب:

اولأ- نسبة دوران المخزون السلعي**(Inventory Turnover)**: وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة أدارة مخزون الوحدة الاقتصادية، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة في تحويل البضاعة إلى نقد عن طريق بيعها، وأن السلعة رخيصة وسريعة وميسرة.ويتم استخراجه من خلال قسمة المبيعات على متوسط المخزون السلعي مضروبا" بمائة.

وعند عدم توفر البيانات في الميزانية عن كلفة المبيعات يمكن الحصول على نسبة دوران المخزون السلعي وفق الصيغة التالية:

نسبة دوران المخزون السلعي= المبيعات ÷ المخزون السلعي

وتشير الأرقام الواردة في الجدول (٦) إلى عدد المرات التي تم تدوير المخزون وتحويله من خلال المبيعات إلى نقد.

ويمكن استخراج مدة الاحتفاظ بالمخزون وفق الصيغة التالية:

متوسط مدة الاحتفاظ= نسبة دوران المخزون السلعي ÷ ٣٦٠

ويشير عمود متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون في الجدول (٦) إلى مدد تتراوح ما بين أدنى عدد أيام للاحتفاظ بالمخزون وهي ٦٩ يوما في عام ١٩٩٩ إلى أن تصل في عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٥٧ يوم، وأعلى معدل وصلت له هو في عام ٢٠٠٥ حيث بلغ ١٥٣١ يوما. وهذا يؤشر إلى انخفاض كفاءة إدارة المخزون في هذه الاعوام.

جدول (٦) نسبة دوران المخزون ومتوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	نسبة دوران المخزون السلعي	متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون (يوم)
1995	2.386	151
1996	1.603	225
1997	1.567	230
1998	3.512	103
1999	5.237	69
2000	2.868	126
2001	2.948	122

2002	0.265	1357
2003	3.589	100
2004	1.537	234
2005	0.235	1531
2006	0.250	1438

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات (١٩٩٥- ٢٠٠٦)

ثانياً: معدل دوران صافي الأصول الثابتة **(Net Fixed Asset Turnover) :**

ويقيس هذا المعيار كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال أصولها الثابتة ويعد مؤشرا "جيدا" لكفاءة استغلال الأموال المستثمرة في الأصول، ويتم حسابها وفق الصيغة الآتية:

معدل دوران الأصول الثابتة= صافي المبيعات ÷ (الموجودات الثابتة – الاندثارات) × ١٠٠

جدول (٧) يمثل معدل دوران الأصول الثابتة للشركة العامة للتجهيزات الزراعيةللمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	معدل دوران الأصول الثابتة
1995	2247٥
1996	15638.1
1997	3293.٥
1998	8514.5
1999	7310.1
2000	3241.01
2001	4448.٥
2002	470.٤
2003	4851.٩
2004	5243.٤
2005	870.2
2006	797.٥

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦

ومن ملاحظة بيانات الجدول (٧) إن معدل دوران الأصول الثابتة للشركة أخذ اتجاها متذبذبا نحو الانخفاض خلال مدة الدراسة بين حده الاعلى ومقداره ٢٢٤٧٥ في عام ١٩٩٥ وحده الأدنى ومقداره (٤٧٠) في عام ٢٠٠٢،ثم عاد وارتفع قليلا عامي ٢٠٠٣و ٢٠٠٤الا انه بقي بعيدا عن حده الاعلى المذكور في عام ١٩٩٥، ويوضح الشكل (٤) في أدناه هذا الاتجاه، مما يؤشر تدنى كفاءة الشركة في إدارة اموالها المستثمرة في الأصول.

شكل (٤) يمثل معدل دوران الأصول الثابتة للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (١٩٩٥- ٢٠٠٦)

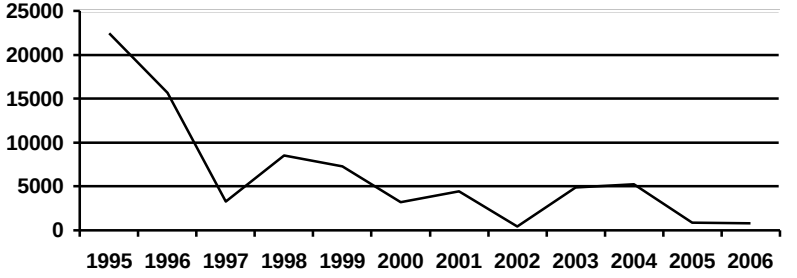

ثالثا- معدل دوران إجمالي الأصول **(Total Asset Turnover)**: يشير هذا المعيار إلى مقدار المبيعات المتحققة أو الناتجة من وحدة النقد المستثمرة في إجمالي الأصول (الثابتة والمتغيرة)، وزيادة هذا المعدل يدل على أن إدارة الوحدة الاقتصادية تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفاعلية متزايدة.

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول ×١٠٠

جدول (٨) يمثل معدل دوران إجمالي الأصول للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	معدل دوران إجمالي الأصول
1995	114.367
1996	91.007

105.730	1997
125.736	1998
77.056	1999
29.966	2000
21.545	2001
21.734	2002
105.172	2003
10.782	2004
1.297	2005
2.511	2006

للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦

ويظهر من الجدول (٨) أن اتجاه معدل دوران إجمالي الأصول متذبذبا نحو الانخفاض خلال مدة البحث بين حده الاعلى ومقداره (١١٤,٤) عام ١٩٩٥ وحده الادنى ومقداره(١,٣) عام ٢٠٠٥، ويدل هذا الاتجاه التنازلي على ان الشركة لا تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفاعلية، ويوضح الشكل (٥) معدل دوران إجمالي الأصول.

شكل (٥) يمثل معدل دوران إجمالي الأصول للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة(١٩٩٥-٢٠٠٦)

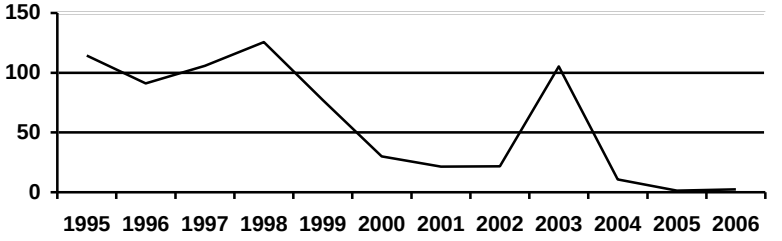

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٨)

اولا: الاستنتاجات

١. حققت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية **أرباحا صافيا طيلة مدة الدراسة**، وأدنى ربحا حققته هو في سنة ١٩٩٧ حيث بلغ ٨٠٨ مليون دينار عراقي ووصلت في سنة ٢٠٠٦ إلى أعلى أرباح تحققت إلى نحو ١١٣ مليار دينار عراقي.

٢. بلغت إيرادات النشاط التجاري للشركة العامة للتجهيزات الزراعية بين حد ادني نحو ١٠,١ مليار دينار في عام ٢٠٠٢ وبين حد أعلى بلغ نحو ٢٢٨ مليار دينار في عام ٢٠٠٦. وجاء معدل التغير في هذه الإيرادات موجب الإشارة لأغلب سنوات المدة ٩٥-٢٠٠٦.

٣. أن ما يقرب ٩٧-٩٩,٧% من إجمالي الإيرادات **متأتية من النشاط التجاري**.

٤. أن معدل التغير لإجمالي الأصول والأصول الثابتة والمتغيرة كان **موجبا طيلة مدة الدراسة**.

٥. بلغت قيمة إجمالي الأصول في حدها الأدنى ٢٥,٥ مليار دينار في عام ١٩٩٥، بينما وصلت قيمتها في حدها الأعلى في سنة ٢٠٠٥ نحو ١٤٦٨ مليار دينار.وتراوحت نسبة الأصول المتغيرة إلى الأصول الثابتة ما بين أدنى مستوى لها في سنة ٢٠٠٢ حيث بلغت ٩٥,٣ % وبين أقصى نسبة لها في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت.٩٩,٨٤ %.

٦. اعطت النتائج **مؤشرا على كفاءة عمليات التشغيل للموارد حيث** اتجهت الأرقام الخاصة بنسبة مجمل الربح بالارتفاع المتزايد، رغم التذبذب فيها.

٧. **تذبذب حجم المبيعات** حيث تمثل الأصول المتغيرة بمجملها المستلزمات الزراعية التي تتعامل بها الشركة وهي تشكل ٩٥ %- ٩٩,٨ % من اجمالي الأصول وتراوحت نسبة العائد على الأصول بين حد أدنى في سنة ١٩٩٧ حيث بلغ ٠,٠٢ وبين حد أعلى في سنة٢٠٠٢ حيث بلغ ٠,٢٣.

٨. **تدني في كفاءة إدارة المخزون في هذه السنوات حيث** يشير متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى مدد تتراوح ما بين أدنى عدد أيام للاحتفاظ بالمخزون وهي ٦٩ يوما في سنة ١٩٩٩ إلى أن تصل في السنوات ٢٠٠٢ إلى ١٣٥٧ يوم، وأعلى معدل وصلت له هو في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغ ١٥٣١ يوما.

٩. **تدن** في **كفاءة استغلال الشركة للأموال المستثمرة في الأصول** حيث ان معدل دوران الأصول الثابتة للشركة أخذ اتجاها انحداريا بلغ في حده الأعلى ٢٢٤٧٥ في سنة ١٩٩٥ وتدنى إلى أدنى مستوى لها في سنة ٢٠٠٢ حيث وصل إلى ٤٧٠.

١٠. **الشركة لا تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفاعلية** حيث يشير معدل دوران إجمالي الأصول إلى التذبذب وعدم الاستقرار وباتجاه تنازلي.

١١. تعكس الأرقام الواردة في التحليل المالي باستخدام النسب المالية **مستوى التضخم** الذي وصل اليه الاقتصاد العراقي في حينه، حيث كان سعر الصرف الدينار/ دولار في سنة ١٩٩١ ما يعادل نحو ١٠ دينار/ دولار ووصل إلى ١٤٧٥ دينار/ دولار في سنة ٢٠٠٦، وكان سعر الطن الواحد من الحنطة في سنة ١٩٩١ ما يعادل ٥٠٠ دينار و وصل الى ١٥٥٠٠٠ دينار في سنة ٢٠٠٢ و سعر الطن الواحد من الشعير كان ٥٠٠ دينار وأصبح بنحو ١٠٥٠٠٠ دينار للسنتين السابقة ذاتها.

ثانيا: التوصيات

المقدمة للمزارعين بقية المساهمة في تنمية الاقتصاد الزراعي نوصي بالاتي:

1- ضرورة إعادة النظر بقانون الشركة بخصوص توزيع الارباح لتكون بالشكل الاتي:-

- ٧٠% من الربح تخصص لنمو الشركة في مجال زيادة استيرادت الشركة من عناصر حزمة التقانة الزراعية.
- ١٠% توزع ارباح على العاملين ومجلس الادارة والاعضاء.
- ١٠% نسبة الاحتياطي.
- ٥% للبحث والتطوير.
- ٥% للخدمات الاجتماعية.

2- ضرورة زيادة التخصيصات المالية للشركة العامة للتجهيزات الزراعية لغرض تنفذ برنامجها الخدمي الخاص باستيراد حزمة التقانة الزراعية والأعلاف لتغطيه جزء كبير من حاجه القطاع الزراعي إليها.

3-ضرورة قيام الشركة بوضع برنامج تدريبي لرفع مستوى ملاكاتها العلكيه والاداريه والفنيه والتنظيميه والتسويقيه بهدف رفع كفاءة الاداء.

4-ضرورة اجراء دراسه استشرافيه للشركه للمده ٢٠١٢-٢٠٢٠ باعتبارها النافذه وحلقه الوصل بين القطاع العام المشتمل بوزاره الزراعه التي اصلح دورها الخدمي وبين القطاع الخاص الانتاجي

5-ضرورة زياده الطاقه الخزنية للشركه في بغداد وبقيه محافظات العراق سيما مخازن الاسمده الكيمياويه.

6-استمرار الشركه باستيراد عناصر حزمه التقانه الزراعيه وبيعها للفلاحين باسعار تنافسيه للتخفيض من احتكار النشاط الخاص العراقي المستورد لتقلل المدخلات.

المراجع والمصادر

1. مؤيد راضي خنفر، واخرون، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط٢، دار المسيرة، الاردن، (٢٠٠٩)، ص٧١.
2. المصدر السابق نفسه،ص٧٦.
3. الرجبي، محمد تيسير، تحليل القوائم المالية، ط ١، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الاردن، (١٩٩٨)، ص٧.
4. الشماع، خليل محمد حسن، الادارة المالية، الطبعة الرابعة، جامعة بغداد، (١٩٩٢)، ص٩٥. ال ثنيان، عبد الله ثنيان، كمال سلطان محمد، تقييم المشروعات الزراعية، الطبعة الاولى، دار تهامة، (١٩٩٣)، ص٤١٩.
5. محمد عبد المجيد، التخطيط والتحليل المالي واثره في اتخاذ القرارات الادارية في المنشاءات التجارية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة جوبا،جمهورية السودان، ٢٠٠٥، ص٩٧.
6. الحبيب، محمد احمد عطية، مجلة الاستثمار الزراعي،الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، العدد الثالث، (٢٠٠٥)، ص٢٠.
7. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي. مجموعة باحثين، القاهرة، مصر(٢٠٠٥)، ص٢١.
8. الكرخي، مجيد عبد جعفر، مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط١، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية، (٢٠٠١). ص١٣١.

١٠- نهاد نادر، وآخرون، المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية دراسة_ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،المجلد (٢٨)، العدد (٣) ٢٠٠٦،ص٩٩.

١١- عاصم، سعد عبد الله، وآخرون، المستلزمات الزراعية في العراق رويا مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح،٢٠٠٤،ص١٩.

١٢- المصدر السابق نفسه،ص١٨.

١٣- الوقائع العراقية العدد ٣٦٨٥ الصادرة في ١٩٩٧/٩/١، القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧

١٤- محمد مطر، الاتجاهات الجديثة في التحليل المالي والائتماني، ط٣، دار وائل، الطبعة الثانية (٢٠٠٦)، ص٣٢.

Evaluate the effectiveness of indicators of economic performance in the company's decisions for Agricultural Supplies for the period 1995-2006

Abstract

State company of agricultural supplying got net profits along the study duration ranging minimum I.D. 808 million for the year 1997 and maximum LID 113 billion in 2006. The total importations ranging towards (I.D.10.1-228 billion. Changing average، per indicator in most of the study years save 2000, 2002, 2005 there the indicator was negative occurring (% 99.7 -97) from the import total which came from commercial importations.The findings of total average changing of assets fixed and changing assets, was positive along with study duration. This refers to assets improvement generally.

The analysis showed oscillation in total profits margin during the study years. This refers to oscillation in sufficiency of sources working operations.

Findings referred that assets proceeds average was swinging uprising & downwards.

This oscillation was due to sale volume and its amounts during the study years.

Since these changed assets form % 95 - %99.8 out of assets total and the change assets totally represents the agricultural requirements with which the company dealt. Inventory turnover ratio refers to lowering of inventory managing sufficiency. Net fixed asset turnover average also refers to lowering of the company sufficiency in the invested properties managing of the assets. Whereas total assets turnover average refers that the company doesn't use the invested properties in its assets sufficiently and actively. The research advised to treat some failures in performance